المصـــــدر :	الجزيرة		
التـــاريخ :	02-03-2007	العـــدد :	12573
الصفحـات :	9	المسلسل :	73

فيما أكدوا انعكاساتها الإيجابية.. مسؤولون وأكاديميون وكتاب:

الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة خطوة مهمة في طريق التنمية الشاملة

د. الحبيب: تفادي تحويل الهيئة إلى جهاز بيروقراطي هو التحدي الكبير

□ استطلاع - مسلّم الشمري:

ترتكز الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد على الدين الإسلامي عقيدة وشريعة ومنهج حياة، فهو الركيزة الأساسية التي تحكم هذه الاستراتيجية التي وافق عليها مجلس الوزراء يوم الاثنين الماضي.

وقد أكد عدد من المسؤولين والأكاديميين والكتاب في تصريحات لـ(الجزيرة) أن هذه الموافقة على الاستراتيجية هي خطوة مهمة ولها انعكاسات إيجابية على جميع المستويات. وأشاروا إلى ضرورة إزالة أسباب الفساد من أساسها برفع الأجور ورفع مستوى الوعي لدى القوى العاملة.. مؤكدين أن أخطر التحديات التي تواجه الهيئة هو القدرة على تفادي تحولها إلى جهاز بيروقراطي.

في البداية يقول عضو مجلس الشورى الأستاذ سعود بن عبد الرحمن الشمري: إن أي مواطن في هذه البلاد محب لها سعد عند سماعه نبأ إصدار مجلس الوزراء الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، التي هي نتاج دراسة معمقة شاركت فيها الجهات التنفيذية المختصة والجهات التشريعية، حيث تم بلورة الكثير من منطلقات وأهداف هذه الاستراتيجية ووسائلها في مجلس الشورى والوزراء.

ميزة هذه الاستراتيجية أنها ركزت على حماية النزاهة ومكافحة الفساد في جميع قطاعات الدولة، العام، والخاص، والخاص غير الربحي، لأن الفساد كل لا يتجزأ يجب مناجزته والقضاء عليه في أي مكان وجود فيه، وعلى جميع المستويات.

وأشار الأستاذ الشمري إلى أن البعض يعتقد أن الفساد في المجتمع يقتصر على الرشوة والمحسوبية واستغلال السلطة والنفوذ. وأنه متى قضينا عليها قطعنا دابر الفساد، وهذا اعتقاد خاطئ، من وجهة نظري، وإن كان لا يخلو من صحة، إلا أن المسألة أكبر من ذلك بكثير، حيث إن الفساد هو ظاهرة تجتاح المجتمع نتيجة تفشي ثقافة دخيلة غير قائمة على دين أو أخلاق، ثقافة مادية تقوم على الأنانية والجشع وحب التملك بأي ثمن. لذا يضاف إلى ما سبق أمور عدة تعتبر من أشد أنواع الفساد وأخطرها على الأمة، ومنها: عدم الإخلاص في العمل والتهاون فيه، عدم التعاون مع الآخرين، تعطيل الإنجازات، تعقيد العمل والانشغال بالصراعات الداخلية فيه، عدم اختيار الموظفين بناء على الجدارة والكفاءة، سواء في التعيين أو الترقية، إهدار الموارد - حتى بدون اختلاسها - وتوجيهها إلى وجهات لا تخدم التنمية الحقيقية للمجتمع، عدم التوازن في توزيع الموارد وعدم العدالة في توظيفها.. إلخ.

وأضاف الشمري أن جميع ما سبق يعتبر من أنواع الفساد وغيرها كثير، ويلاحظ أنني ركزت على أنواع الفساد المنتشرة في أماكن العمل في القطاعات الحكومية والخاصة، ولم أتطرق إلى الفساد الثقافي والفكري والاجتماعي الذي هو جزء من منظومة الفساد في المجتمع، التي كما هو واضح من الاستراتيجية أنها تركز عليها، وتوليها اهتماماً خاصاً من خلال تركيزها على البيئة التي يمكن أن ينشأ فيها الفساد ويترعرع وهي بيئة الجهل والفقر وانخفاض مستوى الوعي السياسي والثقافي والاجتماعي لدى الناس.

أتمنى ألا تنحى هذه الاستراتيجية والقائمين على تنفيذها إلى حماية النزاهة ومكافحة الفساد من خلال تشديد العقوبات والرقابة الصارمة فقط، على الرغم من أهميتها، إلا أنهما ليسا كافيين، من وجهة نظري، باعتباري متخصصا في القانون، فإن الرقابة الصارمة والعقوبات الشديدة لا تكفي لحماية النزاهة والحد من الفساد، حيث إن المخالفين متى شعروا بقدرتهم على التخفي وتجاوز الرقابة استشروا بالفساد، فضلاً عن أنه قد يكون مرتكب المخالفات من الموكل إليهم الرقابة وتطبيق العقوبات، كذلك

المصـــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 02-03-2007
الصفحـات : 9
العـــدد : 12573
المسلسل : 73

عبد الرحمن سليمان إبراهيم الحبيب

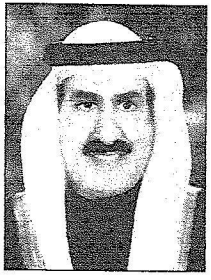

سعود عبد الرحمن بن راشد الشمري

الشمري: أدعو إلى إزالة الفساد من أساسه برفع مستوى الأجور

العقوبة الشديدة والرقابة لا تقومان وحدهما سبباً للردع لأن المخالف لو كان يعتقد ولو بنسبة بسيطة أنه سوف ينكشف وتطبق بحقه العقوبات الرادعة لما أقدم على العمل ابتداء، إذاً العقوبة لا تكون في مخيلته عند إقدامه على أي أمر مخل بالنزاهة، والرقابة لن يتجاوزها إلا إذا وجد طريق يجعله يتجاوزها.

ودعا عضو مجلس الشورى إلى إزالة أسباب الفساد من أساسها، المتمثلة في النظر في مستوى الأجور ورفعها بما يكفي الموظف والمسؤول عن الانحراف، رفع مستوى الوعي لدى القوى العاملة في جميع القطاعات من خلال رفع مستواها التعليمي والتدريبي، واختيار الكفاءات منها الجديرة بالقيام بالعمل، تسهيل الإجراءات واستخدام التقنية الحديثة في العمل، ترسيخ مبدأ الشفافية في العمل من خلال نشر التقارير الدورية عن الإنجازات والإيرادات والمصروفات، السماح للمواطنين بالنقد والاستماع إلى أصواتهم من خلال اللقاءات المباشرة مع المسؤولين أو عبر وسائل الإعلام، التي عليها تكثيف الرقابة الشعبية على الأعمال.

من جهته يقول الأكاديمي والكاتب الصحافي الدكتور عبد الرحمن الحبيب: مبدأ الثواب والعقوبة كمفهوم تطبيقي أصبح محدود الفاعلية في أجهزتنا البيروقراطية منذ سنين، فأهم ما تقوم به أجهزة الرقابة هو متابعة سجلات الحضور والانصراف، كما أن عناصر التحفيز تكاد تختفي، فالترقيات على سبيل المثال يحصل عليها الجميع بغض النظر عن الكفاءة والإنتاجية، مع الأولوية لأصحاب العلاقات العامة والواسطات بسبب نشاطهم في متابعة الإجراءات الخاصة بالترقيات وليس بسبب كفاءتهم في أعمالهم.. من هنا فإن إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد تعد إحدى الخطوات المهمة في مسيرة الإصلاح التي يقودها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله.

ويضيف الدكتور الحبيب: في تقديري أن ما ذكر من وسائل لتحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد تشكل منهجاً تطبيقياً مقنعاً وعادلاً، خاصة التأكيد على عدم التمييز في التعامل مهما كان المركز الوظيفي والاجتماعي للشخص، والعمل بمبدأ المساءلة لكل مسؤول مهما كان موقعه.. كما أن كفالة حرية تداول المعلومات هي مبدأ أساسي في طريق الشفافية والمكاشفة وتشكل خطوة عملية مهمة لإنجاز أهداف الهيئة.. وأكثر ما لفت انتباهي وأفرحني هو الدعوة لمشاركة مؤسسات المجتمع المدني في تلك الوسائل، وهذه خطوة نوعية متميزة في مجال تفعيل المساءلة وتنويع مصادر الرقابة، خاصة أن هذه المؤسسات مرنة الحركة ولا تعاق بكثرة الإجراءات الإدارية والتضخم البيروقراطي.

وأشار الدكتور عبد الرحمن إلى أن الأهم يبقى في قدرة هذه الهيئة على مواجهة التحديات الضخمة التي من المتوقع أن تواجهها تنظيمياً ومعلوماتياً وتعاون الأطراف الأخرى معها.. ولكن أخطر التحديات هو القدرة على تفادي تحول هذه الهيئة إلى جهاز بيروقراطي معاق الحركة.

وفي هذا السياق تقول الكاتبة والاستشارية الاقتصادية والصناعية الأستاذة حصة عبد الرحمن العون: الفساد هو الفساد بكل أشكاله وألوانه القاتمة التي تصبغ منجزات الوطن وتسيء للأمة التي تتخذ من الكتاب الكريم والسنة النبوية المشرفة والسلف الصالح دستورا لها فمن باب أولى أن تتم محاربة الفساد والمفسدون بكل السبل والآليات من تحصين لصغار الموظفين وحل مشكلة الفقر والجهل والمرض بكل السبل والآليات، ومن ثم الاهتمام بالموارد البشرية سواء التي هي على رأس إدارة العمل وذلك بمعاقبة المسيء والمفسد وفق الدستور الإلهي ومكافأة الصالح والمجتهد وفق نفس الآلية.

وتضيف الأستاذة حصة أن تعميم العقوبة والمساءلة على الجميع كائنا من كان هو الرابط الأساسي وحجر الزاوية التي ترتكز عليه هذه الهيئة التي تطالب بها منذ سنوات طويلة، والحمد لله على هذا اليوم المشرق الذي رأينا فيه إطلالة (الاعتراف الشجاع) من قبل مجلس الوزراء الموقر بأن في هذه البلاد فسادا ماليا وإداريا. فأول مراحل العلاج الناجع هو الاعتراف بالمرض ومن ثم استخدام الدواء المناسب.. حتماً سيشفى جسد الوطن من أمراض الفساد والمفسدون. نسأل الله أن تنفذ كل أبجديات هذا القرار بأسرع وقت ممكن فنحن نملك هذا العام أكبر (ميزانية) منذ ٣٠ عاماً يجب أن لا تهدر بين أياد (فاسدة) وأن تصرف لما ينفع البلاد والعباد. شكراً للملك الصالح وحكومته الرشيدة شكراً للأمير نايف على رفع هذا الملف والموافقة عليه.